

بين الحكيم وقدره اولى من سائر

الحكمة على طبع الرسالة الشرقية والجمالة اللطيفة من تعنيفات عمدة المحققين
زبدة المحققين الكجراح الاجل الا وحدهم لاننا لم نجزم في خبرات احمد السامة

ما يقول الضابط
بحقيق معنى الرابطة
١٥ ٩ ١٥ ١٥

باهتمام العبد الفقير الى الله تعالى السيد محمد عابد علي بن الفاضل الجليل
والعالم بيل العالم الخفي والجليل المولى السيد محمد تقى الله تعالى في سنة ١٢٩٥

في المطبع العلوي الواقع في بلد

M A LIBRARY, A M U



AR3837

بسم الله الرحمن الرحيم

سبيلان الذي تموج الرجود من وجوده ولا يزال وهو من ذاته اذ ان في وجوده درجتي
 بنفسه ما وجوده في نفسه وانفسه وما وجوده في ذاته ابعده عن ذاته فلا ينفك به الا انما لا ينفك به حقا في
 غيره واما لكل منهما استقلالان خاصان اربابا لهما بالذات لا ينفك به حقيقة انفسه
 بخلافه وان شاء انهما انما لا ينفك به من ذاته انما الكمال باعتبار حقيقة ذاته لا ينفك به
 الاحكام لا توجد في غيره وانفسه على الذي استغنى شانه رزوه عن الوجود بالبرهان ما وجوده
 هو الذي في ذاته لا ينفك به الوجود وكلها صادقة فالله سبحانه يا سميعا قاطبة ما وجوده
 الحكم كلها واما الله سبحانه جل جلاله والى العالمين بما رزقه من وقته وقدرته وقدرته
 فاضوا حكمته وانما رزقه بما رزقه من وقته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته
 وانه في انفسه انما رزقه من وقته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته
 الله سبحانه جل جلاله والى العالمين بما رزقه من وقته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته
 البهاري اليه كرمي وطنا والوطني والداو من طلائع شمس السلام في بيان الفاضل السند
 الرضائي رفته شانه وادقته بهما يلهو بالمال مظلما وافر من الاسرعة تار وفاق وطاري في الافاق والافاق
 والكلية عليه الا انما في حال اليه الا في حاله فكانت به البارة الواقعة تحت قول المصنف ثم التفتيلنا ثم
 بامه برفقة ما رزقه من وقته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته وقدرته
 فيه الا جانب من متوانيه المراسل والمفاهيم التي في كلامه ما وجوده من كبره وملاوا وادخلوا

السريه وحيال ماورد فيها من الرفع والاياد كانت بلا فهم المقصد ودر كمال المراتب مختلفين من الحاشي
 والافان فانهم عن الآتي بالاصداق وكانت افكدة الاذكار تهو اليه والكباوهم انتم عليه
 وعقد لهم جائزتين يريه ورغبانهم مستوفيه المطايا اليه جبرين لي على ضبط المقام وتعين على
 تحقيق المرام حتى الشد والسالف الكلام واتخذوا في غرضنا هذا السهام ساقه تنفت في جليل
 حاتم به على فنن تكي وفي لناهم به دار علم في عاشق ذو صباه به بيليلي ولا يكي وكي السامهم به
 كذبت وصيت الله لو كنت عاشقا به لما سبقتني بالبحر حاتم فخذاني ذلك ان احقق فيه ما به
 حق قراح الذي به اللبيب يرتاح فرجت الى الحاشي والشرح فواو بعد تماخليا عن القصد
 وبحر حاتم رجعت الى افاضل عصرنا واما مثل ديارنا فلم ياتها ما ينزل على القلق ويذهب الباطل
 عن الحق حتى وصلت الى معتبة الاوستا والعلامه والحجر القمامه الامام العام المجتهد العالم قدوة
 الاسلاف اسوة الاخلاف بالافان الذي لا يخفى بحره البيان والاطيق لوصفه اللسان لا يدرك صافه من
 اجاله الاوكل والخطاطة الانظار عديم الشيل في الادوار والاعصار قاده انطير في الآفاق الاقطار فاهم
 الحكماء والمكلمين امام الفضلاء والمحققين مركز العلوم محيط الفنون والفهوم مولانا احظم قدما
 انكم الفاضل الاجل المنفصل الاكل الاستاذ المطلق المشتري في الغرب والشرق القاري
 بين الباطل والحق مولانا محمد علي الحق نجيب آبادي تلميذ الفذ واليادي قلت منه ما كنت وحصلت منه
 ما حصلت جزمه الشريفي خير الجزاء فادوت ان لا يحرم منه الخلق ولا يتوبون في تيسر المرامهم من
 فبست لهم بها طامه من علمهم فادوا فالرجو من الخلق ان يتفقدوا فيه بعض الانصاف فيقبولوا
 عن طريق الجور والاعتساف فان الحق لا يتجاوز عنه والباطل يحل عنه ومن الشارح ان يصبر
 من الذين هم للمحق عادون ومن الصراط لنا كبرون وبالباطل الكفون وبالمزفرات استعن
 واذا سمعوا ما لم يالف طابعهم ولا يدرون من الله الصفة والعدو اب واليه المرجع والمآب
 انكم ان الوجوه والاشيئين الاول وجود الشيء في نفسه سواء كان واجبا او جوهرا او عرضا او يقال له
 الوجود المحملي فان كل وجوده في نفسه قيل عليه فان كان واجبا فوجوده في نفسه بنفسه وان كان جوهرا
 فوجوده في نفسه بنفسه وان كان عرضا فوجوده في نفسه به وجوده في نفسه فكل اعتبار الوجود في نفسه
 في الوجود لا يفرق بين الوجود في نفسه وبين الوجود في غيره فكل اعتبار الوجود في نفسه في الوجود

للشئ إطلاقاً شائناً وقد يطلق عليه الوجود الربطى ايضاً كما يطلق على احد اعتبارات وجود الشئ نفسه
 نفسه كما عرفت فتخلص من ان الوجود الربطى وجود الشئ للشئ يطلق باشتراك الصناعات الحقيقية
 والمجاز على معنيين احدهما النسبة الغير المستقلة الحاكية الالجابية والوجود الربطى بهذا المعنى مقابل
 للوجود المحمولى اى وجود الشئ فى نفسه ومخالف له فان الوجود الربطى بهذا المعنى سبب غير مستقل
 يتوقف على امرين ولواجبا لاجل تعلق الماحظ المستقل بهما والوجود المحمولى كما علمت وجوده فى
 نفسه لا يتوقف على شئ وان اخذ فى بعض انواعها اعتناء فادخلته الى متعلق به الوجود كونه من
 المتعاقبات الناقية فهو امر مستقل قد عرض لمعنى غير مستقل كالاسماء اللازمة الاضافة كما سترى
 انشاء الله تعالى ولا علم انهم قد اختلفوا فى ان اختلاف الوجود على وجود الشئ فى نفسه وعلى الوجود
 الربطى بمعنى النسبة الغير المستقلة الالجابية لا اشتراك او حقيقة والمجاز فاما بعض الاذكار الى
 ان اطلاق الوجود على الوجود فى نفسه على سبيل الحقيقة وعلى الوجود الربطى بهذا المعنى على
 سبيل المجازية في بعض النسخ اى ان الموضوع له ليس مشتركاً بينهما لان هذا المعنى ان كان مستقلاً
 بالمشيوية فهو وجود الشئ فى نفسه لا الاعم منه ومن الوجود الربطى وان كان غير مستقل بالمشيوية
 فهو الوجود الربطى لا الاعم منه ومن وجود الشئ فى نفسه ولا شك ان اطلاق الوجود على وجود
 الشئ فى نفسه على سبيل الحقيقة كان اطلاقه على الوجود الربطى على سبيل المجاز لما تقرر فى موضعه
 ان اللفظ الدال على الحقيقة والمجاز والاشتراك محمول على المجاز وادور عليه بوجه اما اولاً
 فلا بد ذكره في جميع التقديرات اذ يمكن ان يقال فى تقسيم المشرى الى الاداة وغيره بالنظر
 الى الاستقلال وعدمه بان كان غير مستقل فهو من الاداة فيلزم من انقسام المفرد اليها والى
 غير انقسام الشئ الى نفسه والى غيره وان كان مستقلاً فلا يمكن كونه أداة وكذا فى تقسيم الجمل
 الى الانسان وغير الانسان بالنظر الى الناطق وعدمه فان اعتذر فى موارد النقص بان خصوصاً
 المقسم ليست من ذاتياته ولا من لوازمه فليس المشرى مستقلاً فى كل صورة ولا غير مستقل فى
 كل ابل فى بعضها مستقل وفى بعضها غير مستقل اخذ مثله ههنا ومثلاً بانه لو تم هذا التقضى
 ان لا يستقل باليتقل فى الجانز آخر وهو من انما ذهب الى استقلال القضية جاليتها
 ومعنى الفعل وثباتها بان اذ كرتيم على مذهب من نيرعم ان المستقل وغير المستقل مختلفان

بالتحقيق والاعلى من سبب يرى الاستقلال وعدمه تابعا للملاحظة فيجوز اشتراك معنى
 واحد يكون باعتبار الملاحظة بالذات مستقلا وباعتبار الملاحظة بالمتبع غير مستقل وكذا قال الاقرب
 العلامة في الملاحظة في بعض حواشيه ان كون غير مستقل في الملاحظة مستقلا في الحقايق آخره ان كان صحيحا
 لكن كون الوجود في نفسه في الحقايق وجودا رابعا بمعنى النسبة الارباعية في الحقايق آخره صحيح لا الوجود
 من الامور العامة والنسبة من مقولات الانفاضة والاول ملحوظ بالملاحظة استقلاله والثاني ملحوظ بالملاحظة
 فذان الحقايق ليسا لمراد واحد بل لمرتين فالوجود يطلق عليها بالاشتراك العقلي او الحقيقة والجماع يمكن
 ان يكون الوجود في نفسه والوجود الرباعي بمعنى وجود العرض شيئا واحدا لانه وجود في نفسه وجودا
 ايضا بمعنى انه للتغير هو التحقيق الحقيقي بالقبول والصدور المعاصر للتحقق الذي قد انكر اشتراك الوجود
 بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي بان يكون احدهما مستقلا والآخر غير مستقل ويكون مطلق الوجود
 مشتركا بينهما وقال في جديده لم لا يجوز ان يكون الوجود بمعنى واحد اثاره كمثل الله لا تعرف حال الغير
 حينئذ يكون غير مستقل بالمفوضية وقد لا يحيل الله لتعرف حاله فيكون مستقلا بالجملة ان لاحظ بالملاحظة
 مستقل صاه وجودا في نفسه وان لاحظ بحيث يكون تبعا للغير صار غير مستقل آخره ولا يفتقر الى
 قدس سره بان هذا الكلام غير مفهم لانه ان ادعى ان ليس بين الوجود في نفسه والوجود الرباعي تفاوت
 لا يحسب لذاته ولا بحسب الاعتبار ايضا فبطلانه ظاهر فان الملحوظة ليس الاحالة بين الشيئين فهو
 جزئي من الجزئيات والوجود في نفسه ليس حاله بين الشيئين فوجب التفريق بينهما لا بد من القدر المشترك
 وان كان مقدوره ان لا يتغير بينهما بالذات وان كان يتغير باعتبار اعتبار تخصيص فهم هناك معينان و
 قد يشترك فاصبح نفى الخصيين ولا نفى المشترك ثم قال الفضل المعاصر بالاستدلال بان الوجود
 الرباعي معنى نسبي والوجود المحض معنى غير نسبي فلو كان معنى واحدا يلزم ان يكون الشيء الواحد تارة
 من مقولات الانفاضة واخرى من غير ما من المقولات وهو محال في غاية الرخاوة لانه ان اراد
 ان يلزم ان يكون الشيء الواحد بلا تغيير حاله وحدوثه وتعلقه بشئ اخر تارة من مقولات الانفاضة واخرى من غير
 من المقولات فلو لم ذلك ممنوع اذ المعنى الواحد المسمى بالكون والوجود اذا اضيف للمسمى
 ان لم يقبل وجوده آخره واخذ من هذه الحقيقة دخل تحت المضافات واذا اضيف الى الغير
 دل على قبول وجوده بشئ لم يدخل تحت هذه وان اراد ان يلزم ذلك ان كان بتغير حاله وحدوثه وتعلقه

أخر فساد منقول فان شخص المعين لما حدث له تلك امر صار كالعادة واذا حدث له ولد صار
والله فذل تحت المضاف بعد ما لم يكن ونظائر ذلك أكثر من ان تحصى ورده المحقق الدواني
بأننا نعلم بما به ان المعنى الواحد لا ينقلب نحو الملاحظة تارة اضافية وتارة امر حقيقيا فان المضاف
من الاجناس العالية ذاتيات اشئ لا يتغير حاله بالانقضاء العقل نعم الامر النسبي الذي هو المضاف
الحقيقي قد لا يحفظ بالذات فيكون مستقلا بالمفردية وقد يجعل آلة ملاحظة الغير فلا يكون مستقلا
وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير من تلك العقول الى غير اصل مثلا ابتداء والامكان و
نظائرها من مقولة المضاف ثم العقل تارة يلتفت اليها بالذات وقد يجعلها آلة لتعرف حال
اطرافها وهو في كلا الحالين معان نسبية لكن العقل في الحالة الاولى متوجه الى نفسها وانما يلتفت
الى اطرافها بتبعية ما في الحالة الثانية متوجه الى الاطراف وانما يلتفت اليها بالنتج فتعقل تلك المعاني
في الحالين موقوف على تعقل الاطراف غير منك عنها لكن الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد
ينفك عن الالتفات بالذات الى اطرافها واما ان معنى واحد اذا لاحظ العقل لوجه من الوجوه
كان من مقولة المضاف واذا لاحظ لوجه آخر كان من مقولة اخرى كما يشهد الفطرة السليمة
بفساده واستحالته فمتخص من هذا القيل والقال وادارة الجواب واسوال انه لا يجوز ان
يتبدل ذاتيات اشئ بالانقلاب نحو الملاحظة فيصير امرا اضافيا في لحاظ واحد حقيقيا في اخر بل
المضاف مضاف باي لحاظ لا يخطا الا انه قد يلحظ بالذات فيكون مستقلا بالمفردية وقد يجعل آلة
لملاحظة الغير فلا يكون مستقلا وهو في كلا الحالين مضاف حقيقي لم يتغير تغير الحاط من مقولة الى
اخرى سوى ان في الحاط الاول توجه العقل اليها بالذات والى اطرافها بتبعية ما في الحاط الثاني
يتوجه الى الاطراف بالذات والى اطرافها بالنتج فهو مضاف حقيقي ولذا لم يتفك تعقلها عن تعقل الاطراف
واتما انفك الالتفات بالذات اليها عن الالتفات بالذات الى الاطراف وهو لا يصح كونها مضافا
حقيقيا بالذات لا يجوز ان يكون المعنى الواحد اذا لاحظ العقل لوجه من الوجوه كان من مقولة المضاف
واذا لاحظ لوجه آخر كان من مقولة اخرى هذا هو التخصيص وتلقاه الفحول بالقبول المعين التوقيف
وقد اكره البعض قلنا بان ان ارد به يكون اشئ الواحد مستقلا وغير مستقل بحسب الملاحظين
كون شئ واحد بعينه متصفًا بوجهين مع بالذات لا يتبين كذا كره في بيان ذلك ان ارد به ان شئ بعينه

كما لو كان متعلقا بنفسه مستقل وإذا اذنب اليه الغيب الى كاشيتين يكون شئيا فمذا لم يجر غير
 مستقلا لم يجر شيئا واحدا بل المستقل جزوه غير المستقل كل والجزء حال كونه غير مستقل كما لا يخفى
 فواجب عنه بعض الاكابر قدس سره ان الحق التسليم ان المعاني التي انفسها تنسب
 اذا كانت مطلقة بغير خصوص الطرفين لا يتعلق بالخطا اليها الا بالذات فيكون مستقلة ابدا وإذا
 كانت متعلقة بغير خصوص الطرفين لا يتعلق بالخطا بالذات فيصح الخطا بالتبع والخطا بالذات
 متعلق بالخطا الاول في غير مستقلة وفي الثاني مستقلة فاشي الواحد في الملاحظتين متعلق بوجوه
 بالذات غير متعلق بالذات في بيان ما مضى وما لا نقول بان المعنى المستقل له وجه نسبة لما يكون
 لم يجر غير مستقل والاجزاء مستقلة فمختلف من القول ثم اعترض ذلك لبقا على
 المستقل الى ان ما ذكره من كون المعنى النسبي مع توقفه على التفرع من التفت اليه مستقلا
 وان جعل مراد الطرفين غير مستقل لا يدرى محله لان مدار عدم الاستقلال على الاحتياج الى
 الغير في التعلق فاحتج الاستقلال مع تسليم التوقف وعدم احتياج ذكر المتعلق في المعاني الكلية
 متعلق في الجاهلين وكذا الاحتياج الى الذكر في الجزئية فيها واجاب عنه بعض الاكابر
 بان مناط عدم الاستقلال ليس على طلق الحاجة الى شئ بحيث يكون متبوعا في الحاظ بغيره
 وذكر المتعلقين في المصدرتين فانه اذا لو خطا المعنى الغير مستقل بالعرض فذكر المتعلق انما هو
 لخلق القصد اليه بالذات ولكونه ركنا من الكلام يحكم به او عليه واذا لو خطا بالذات فذكر المتعلق
 ليس لخلق القصد اليه بل لانه من تقيات المعنى ولو ازمه وح المعنى صلا لم يحكم عليه ولا شئ في
 ان الاستقلال وعدمه تابعا للخطا فخطا في نفسه ما افاده الحقون ان الاستقلال ليس عبارة
 عن عدم الاحتياج مطلقا وكذا عدم الاستقلال ليس عبارة عن الاحتياج بأي نحو كان والاحتياج
 الاحتياج موجود في الاسماء اللازمة للاضافة والاسماء الشرطية انهم يحكمون بالاستقلال
 بل عدم الاستقلال عبارة عن ملاحظة شئ متبعا لملاحظة شئ آخر بان يكون مدة لتوقفه على
 يكون ملاحظة شئ فانه شئ يكون غير مستقل وليس ملاك عدم الاستقلال على كونه مدة لتوقفه
 حال شئ مطلقا واللازم عدم الاستقلال الى العنوان في القصد بالخصوص فان التعلق في الجاهل
 مدة لملاحظة الافراد فان مناط عدم الاستقلال ليس على مطلق التعلق بل على التعلق بالخصوص وهو الذي

لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما وهذا هو الذي لا ينبغي وهو مقصود في عنوانات المحركات
 ولذا صارت القضية المفصلة غير مستقلة والجملة مستقلة فان المفصلة مركبة من الملحوظ بالذات والملاحظ
 بالشيء والنسبة الملحوظ بالشيء هي صورة للقضية وبها تصير القضية قضية بالفعل كما هو لتحقيق فلما
 صارت القضية قضية بالفعل في اللحاظ التبعي فيكون الكل غير مستقل واذا اخطت بلحاظا جالي
 يكون الكل مستقلا في هذه اللحاظ فان فيها لحاظ واحد متعلق بالجموع من حيث المجموع ولا يكون فيه
 التبعية في الملاحظة بان يكون بعض الاجزاء ملحوظا بالذات وبعضها ملحوظا بالشيء فان هذا شأن التفصيل
 لا يسيل الاجمال فتحقق ان عدم الاستقلال عبارة عن اللحاظ التبعي وان شئت قلت عن المرتبة لخصوص
 وهي التي تكون لتعرف حال الطرفين ويكون ملحوظا بان نسبة بينهما ثبتت ان المعاني النسبية لا يكون
 مرة للملاحظة الطرفين ولا يكون مقصودة بالذات انما المقصود بالذات حال الطرفين والنسبة
 حكائية ومرة للملاحظة حال وارتباط واقعي بين الطرفين وهو المقصود من الحكاية وتفصيل هذه
 الدقيقة على ما افاد بعض الاكابر قدس سرته ان في نفس الامر منع قطع النظر عن اخبار الخبر
 واعتبار المقبر في نفس الامر حاله هي ان نفس تقرر الموضوع او مع ذاتياته واما تفرده بحيث يصح
 عنه انشراح المحمول واما تفرده بحيث قد انضم اليه بدو المحمول والزموم بين شيئين او اعداد بينهما
 فاذا لم يدا حكاية عن هذه الحالة اخطا الطرفان بالذات ويربط نسبة على انه حكاية عن الحال الواقعي
 الذي احاطه هذه النسبة مرة انه الحال التي هي مغايرة لما اذ ليس في نفس الامر نسبة بل فيه الاتساق
 المحض على احد الوجوه المذكورة فاذا لم لا شك ان النسبة مرة لتعرف حال الموضوع ولعل ان ليست
 مقصودة وانما المقصود حالها التي في الواقع منع قطع النظر عن الاخبار فنفذ تحقيق لذلك
 ان النسبة ليست مقصودة انما المقصود الحال الواقعي فالمقصود اليها بالعرض ولهذا لا يصح
 الحكم عليها وبها انتهى واحكام قد رويت من تصانيعه البيان وتفاصيله ان عدم الاستقلال
 والاستقلال عبارتان عن الخط بالذات والتبع فاما يكون ملحوظا بالذات فهو متعلق ولا يكون ملحوظا
 بالشيء فهو غير متعلق ليس الاستقلال وعدمه من جوهرات اشئ وذاتياته حتى يكون مستقل
 غير متعلق فمختلفان باحقيقة كما زعم صاحب الافق الميسر حيث قال انه
 بيان اطلاق الوجود الربط على العنيتين وبالحكمة الوجود الربط بالشيء الا ان مفهوم غير متعلق

على الاستقلال يستحيل ان يسبح عنه ذلك الشان ويؤخذ معنى اسميا يطلق على جهة الالتفات
نحو جهة معينة الوجود المحمولى لاستحالة ان يسبح شئ عن طابعه وجوهرية لغمربا يصح ان يؤخذ نسبيا
غير الباطني وبالمعنى الثاني مفهوم مستقل بالتفصل وهو وجود الشئ وانما حقيقة من جهة خصوص المادة ان
يكون نسبيا ومضافا الى شئ آخر ايضا بالتبعية لان موضوعه وهو الشئ طبعية ناعية بالاضافة الى ذلك
الشئ فانه صلوحي ان يلحظ بما هو هو فيكون معنى اسميا حقيقيا وبالحقيقة من جهة خصوص موضوعه وهو
الشئ الناعم فيصير معنى اسميا اضافيا نعت موضوع موضوعه يكون هو بعينه وجود موضوعه لذلك
الموضوع ولا يضل بذلك فيما لا يتصل بالتفصل كسائر النعوت والاضافات التي هي مفهومات
في انفسها ثم لزمها الاضافة فاذن قد استوى الامر وارتفع بالفاظان معنى واحدا لا يتصل ولا يتصل
بثقل لجائين انشئي واحتمل ض عليه الاستسا والعلامة بد الشذلة علينا في
بعض حواشيه بان عدم السلاخ الشئ عن ذاته وذاتياته سلم لكن ما ذكره انما يتم لو ثبت
ان عدم الاستقلال من ذاتياته او لوازم ماهياته وهو موضوع بل الظاهر ما عليه المحققون انه يجوز
صيرورة المعنى الحر في استقلاله في لفظ وغير مستقل في لفظ آخر لان الاستقلال وعدمه صفات
يهران المعاني عند الملاحظة فما هو ملحوظ بالعرض من حيث انه لا يبطه بين شيئين غير مستقل و
غير صالح للحكم عليه وبجملان الملحوظ بالذات فانه صالح للحكم عليه وبه ولا يشك من له وجد ان
سليم ان كل معنى من المعاني يصح ان ياتي الى العقل ويحكم عليه وبه فهو زان يكون معنى
واحد مستقلا في ملاحظة وغير مستقل في ملاحظة اخرى ولعل فشا انفاطانه نعم من عدم كون
معنى واحد نسبيا باعتبار ملاحظة وغير نسبي باعتبار ملاحظة اخرى انه لا يجوز ان يكون
معنى واحد مستقلا وغير مستقل باعتبار الملاحظتين وبينهما يكون بعيد انشئي بالفاظ الشريعة
والكلام وان نفعتي الى التطويل لكنه لا يخلو عن التفصيل واذا علمت هذا فترجع الى ما كنا فيه
وهو ان الوجود الباطني ووجود الشئ للشئ يطلق على معنيين الاول ما علمت والثاني وجود شئ
في نفسه وكون على ان يكون في محل لكون ذلك الشئ من الحقائق الناعية فهو وجود مستقل
قد عرض له الاضافة الى متعلقه لكنه من الحقائق الناعية وليس بما لنا الوجود انشئي في نفسه بالذات
بل هو احد اعتباراته التي هو عليها بخلاف المعنى الاول من الوجود الباطني فانه مقابل ومباين لوجود الشئ

في نفسه وهذا المعنى من احدا اعتبارا است وجود الشيء في نفسه فهو وجود مستقل قد عرض له
اعتبار غير مستقل او اعتبار غير مستقل بحق للوجود المستقل وهذا المعنى هو الذي عني في الايجابات
الدينامية لم يكن هذا المعنى عليه القوم وتلقاهما القبول واخرج السيد الباقر اعتبار آخر للوجود الباطني
بالمعنى الثاني واقفا عليه الصمد را الشيرازي وقل بان هذا المعنى وجود الشيء الثاني
الصلوح ان يخرج في ما كان مثل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو متحقق في ذلك الشيء في نفسه
ويؤخذ على بسيطه يقال البياض موجود فقوله البياض موجود له اعتبار ان احدهما تحقق البياض في
نفسه وان كان في الجسم وهو بهذا الاعتبار يقع محمول البسطة والآخر انه هو بعبارة في الجسم
وهذا مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه وان كان هو بعبارة تحقق البياض محمول بعبارة الاعتبار
وهذه هو الاعتبار الذي يعبر به البياض حقيقة تامة فقوله البياض موجود في الجسم مقادير
ان حقيقة تامة ليس له وجود في نفسه الذات او انما هو في الجسم وهذا انما يقع في الشيء المركب
فان قيل ان الوجود الثاني له اعتبار ان احدهما تحقق في نفسه وهو بهذا الاعتبار يقع محمول
الشيء البسيط والآخر انه بعبارة في الجسم وهو مفهوم آخر غير تحقق البياض في نفسه واقفا
انه حقيقة تامة وهذا الاعتبار يقع محمول في البليات الطرية والاول وجود محمول في ليس وجودا
را بطلا والآخر يقع محمول في البسطة والثاني وجود الباطني زائد على وجوده في نفسه ولذا لا يقع
محمول في البليات البسيطة فان الباطني البسيط لا يكون هاتيا عن نفسه فلهذا الذات بلا امره ان
عليه فقد تحقق من هذا البيان ان ليس كلاس اعتباري وجودا الثاني وبطلان الباطني الوجود
الرا بطلا احدا اعتبارية وهو الثاني ان وجوده في نفسه على انه في مفهومه واما شراح اعلام
قد اخذ من كلام السيد الباقر فتقارروا ان الثاني والثالث في ما هو احدهما اعتباري
وجود الشيء الذي هو من المحققات التامة في نفسه وهو الاعتبار الثاني
من اعتباري وجود الشيء الذي هو من المحققات التامة وهو وجوده في نفسه بطريق
بانه لاغير وان كانت قلت تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل لا
الا اعتبار الاول من اعتبارية وهو متحقق في نفسه فانه بهذا الاعتبار ليس وجودا بطلا
بل وجودا محمولا يقع محمول البسطة وليس بآله قال ذلك الامير

الاشقي في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه وبنه
اشقي في محو او مضيقا بانه الضيق قال مولانا اوستا اذا سالت عما اذا علمت شيئا
قدس ستر في تفسيره القول يعني ان الوجود الالهي الذي هو من حالات النبوة له اعتبار
لان الوجود في نفسه الشيء الذي في محل حقيقة اعتبار غير متقل بالنسبة الى موضوعه فقد يقال
وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار وقد يقال لذي الاعتبار بغيره لا يخطئه ولا يفرق بينهما لغير
الابان الاول اسم الاعتبار والثاني اسم الوجود حال كونه ملاحظا بذكر الاعتبار والفرق في التفسير
غير متدين الا من ولا فرق بينهما في المآل لانه واحد على التقديرين انتهى بالفاصلة الشريفة
والثاني ان الوجود الالهي بالمعنى الثاني له اعتبار ان الاول وجود الشيء في نفسه وهذه الاعبا
اختاره السيد الباقر واقفاه الشارح الخطام لم يذكره الشارح فاعاد ذكره السيد والثاني وجود الشيء
في نفسه بغيره كونه ملاحظا وشبهه بانه لا يفرق في الموضوع وهذه الاعبار هو ما اراد السيد
والشارح بقوله الثاني في ما هو واحد الاعتبار وجود الشيء الذي هو من العقائق الناقصة في نفسه
لان الاعتبار الاول وجوده محض في الوجود والى الوجود لا يفرق وقوله محو الالهية الركبة والشارح
يحكم في الحكم بان الوجود الالهي بالمعنى الثاني في محو الالهية الركبة وقد مرح السيد في الالهي
المعنى والى الالهية بغيره لان الاول وجود الشيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل اوجوه
وجوده في محو او مضيقا بانه الضيق قال مولانا اوستا اذا سالت عما اذا علمت شيئا
اي اوجوه في محو او مضيقا بانه الضيق قال مولانا اوستا اذا سالت عما اذا علمت شيئا
الشارح بان الوجود الالهي بالمعنى الثاني وجوده في نفسه الشيء الذي في محل حقيقة اعتبار
متقل بالنسبة الى موضوعه وقد يقال وجود الشيء للشيء ويراد به هذا الاعتبار اي كونه في محل
والى الالهية بغيره كونه ملاحظا وشبهه بانه لا يفرق في الموضوع وهذه الاعبار هو ما اراد السيد
في نفسه لان على ان يكون في محل اوجوه من الناظرين كما استيفت كذا في كماله علمه
الشارح بقوله وقد يقال لذي الاعتبار بغيره لا يخطئه ولا يفرق بينهما لغير وجوده في العقائق
محو او مضيقا بانه الضيق الى هذا وما الشارح بقوله وعلى الشق الثاني اي على التفسير الثاني
في محو او مضيقا بانه الضيق قال مولانا اوستا اذا سالت عما اذا علمت شيئا

في نفسه بانه للغير وانما الشارح في الاول هذا ما استفدنا من الاشارة العلامة في الشرح
 والناظرون في هذا المقام قد خطوا وخطوا وجعل ما قالوا مخالفا لما خذ كلام الشارح و
 غير صحيح في نفسه ولنعلم ما قال الاشارة العلامة في حاشيته على هذا الشرح
 ولعلك تتفطن بما ذكرنا ان الاعتبار الآخر من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق
 الناقية الذي يصير بمجملاته العملية البسيطة غير مذكور في كلام الشارح وانما ذكره صاحب
 الافق المبين والناظرون في كلام الشارح قد لو هو ان الاعتبارين المذكوران في الشرح
 فوقوا في المحير والغلط ووقعوا الناس في الخبط واللفظ انتهى ولا بأس لو نقلنا كلام
 السيد الباقر في هذا المقام قال في الافق المبين الوجود الالهي يقع بحسب اصطلاح
 الصناعة على معنيين باشتراك اللفظ احدهما ما يقابل الوجود المحمولى اي وجود شيء
 في نفسه على ما يستعمل في مباحث المواد وما يقع را بطلته في الهيئة الكلية وراه
 النسبة الكلية الاتحادية التي هي في جملة العقود ووجه وجود الشيء في ذاتها حقيقة
 النوعية للوجود المحمولى اي تحقق شيء في نفسه الذي حده وجود الشيء على الاطلاق والاخر ما هو احد
 اعتباري وجود شيء الذي هو من الحقائق الناقية في نفسه وليس معناه التحقق شيء في نفسه ولكن
 على ان يكون في محل اعمى بذلك ان تحقق في نفسه على هذه الحقيقة لا يكون لذاته كما في تحقق
 القائمة بنفسها على سبيل شان القيود لخصائصها الباطنية لانه المعنى الابطال الذي هو تحقق
 الشيء شيئا وذلك كما يقال وجود البياض في الجسم اذا المراد هو وجود البياض في نفسه
 ولكن في الجسم اذ وجود العرض في نفسه هو بعينه وجوده في موضوعه فان هذا الوجود الالهي ليس
 طباعه ان تباين تحقق شيء في نفسه بالذات بل انه احد اعتباراته التي هو عليها ثم بين في ذلك
 بانك الاعتبارين وقد سبق منا محصل ما قال في بيان الاعتبارين فقد ذكرنا سلف ولا يخفى
 على المتبصر بعد احاطة نظره في هذا الكلام حسن ما فصلنا قول شارح السلام في هذا
 المقام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام بقي الكلام الآن في تنقيح اعتبار اقتصر السيد الباقر
 فنقول ما اقتصره لم يسبق احد من الفرسان الى هذا الاما كما هو من نتائج طبعه ومع ذلك
 في صحيح في نفسه فان تحقق البياض في نفسه مع قطع النظر عن كونه في محل ليس وجودا

رابطاً بل وجوده محمولاً على كونه اعتبار الوجود الربطى اللهم الا بالاعتبار ويرد عليه ما قاله التذ
 العلامة ولا مرد له لا يخفى على المتأمل ان هذا الكلام فى غاية السخافة لانه لو اعتبر وجود البياض
 فى نفسه مع قطع النظر عن المحل بحيث يكون ذاتاً مستقلة كان معدوماً بل مستغنياً كما ان الثوب
 اذا اعتبر بصورة فى القطن كان موجوداً واذا اعتبر مبائناً للقطن ذاتاً على حiale كان متمتعاً من تلك
 الحثية فلا معنى لاعتبار تحقق البياض فى نفسه مع قطع النظر عن المحل حتى يكون قولنا البياض
 موجود قضية لمية بسيطة الصواب ان يقال الوجود الربطى يطلق على معينين احدهما النسبة
 الايجابية الغير مستقلة التى جزء للعود الايجابية وثانيهما وجود شئ فى نفسه على انه فى موضوع
 لكون ذلك شئ من الحقائق الناعية وهو المحلى عنه فى ايجابات الهيئات المركبة انتهى بكلامه
 انشريعة اعلم انه قد شتمت فى زماننا هذا القرع عجيب وتوجيه غريب لهذا المقام شيفرته اولوا الافكار
 ويكرهوا ولو الاحام تياذى من سماعه الاذان ويأبى عن تحلية الاذان لا باس بنا لثقله وزنه
 لعلنا نقتضى الطلبة منه فى ورطات الغفلات ومراقداً الجملات عسى ان يقبله الاذواق البلية
 وان اردوا راه الطباع السقيمة وان عاده الاغبياء فسيقضية الاذكار ولنهم ما قيل اذا رت
 عنى كرام عشرين فلما زال غضباناً على لياها وارجم من الشان لبعضه من الذين يقيمون
 الرجال بتقدم الآجال ويفضلون الجهال على ارباب الكمال وينظرون الى من قال دون
 ما قال هم الذين اذ اسمعوا ما لم يالف طباعهم ولم يقرع به سماعهم اعرضوا عنه كأنهم حمر مستنفرة
 فررت من قصورة وعارضوا لأتليت عليهم من تذكره وها أنا لعجبة الله وتوفيقه انظر
 فى هذا المقام فرائد اسرار كنهه واجلوه خزانة اسرار مكنونه ونسجلى بين الشداغى والعلام
 الحصرية فى كل فصل ومقام قال بعض من يدعى فهم المسائل الحكيمه ويهتج فى المباحث
 الشافعية ما شاعلى قول استباح العلم وتفصيله توضيح المقام ان وجود شئ الذى هو من
 الحقائق الناعية والماهيات العرضية كالسواد والبياض والعلم والجهل وغيره انما يلاحظ
 بنحوين ولتبر على نهجين احدهما ان يلاحظ ويقرر من حيث انه وجود شئ فى نفسه مع قطع
 الملاحظ وفرض الاعتبار عن كونه فى محل او موضوع وان كان عرض له ذلك فى نفس الامر
 نظر الى ما هو موصوف به وهو السواد مثلاً فان ما يكون واقعاً فى نفس الامر ليس يلزم

ان يكون واقعا في كفا العقل واعتبارا للذات ايضا فان كان لا يخطو ولا يتغير في شيء من وجوده
 في كل واحد من الموضوعات او اعرفت هذا فليست هناك حقيقة واحدة في كل المقوم في مثل هذا المقام ان الوجود الرباعي
 ووجوده الشيء لا يتغير على غير ما يتغير في اعتبارها النسبة الشبيهة المستقلة الحاكية الاربعة الاربعة والوجود الرباعي
 بهذا المعنى يوجد في افراد القضية كما في درجة الحاكية بسببية كانت او مرتبة تامة كما في واحد
 من اعتباري وجود الشيء الذي هو من الحقائق الثابتة وقد فصلنا هذا كقوله الوجود الرباعي بهذا
 المعنى اي وجود الحقيقة الثابتة بما في كفاها في اعتبارها اعتباري في درجة الحاكية عند الالهيات
 المركبة لا البسيطة اقول بسببية هذا المصطلح الذي اعلاه حاصلا في كلام القوم الذين يقولون في
 استرا ووحاشاهم عن ذلك انهم لا يفلحون في المقوم قد سموا الالهيات الى البسيطة والمركبة وقالوا
 ان القضية الحاكية عن تقرير الموضوع بسببية ما هو في ذلك مركبة سواء كانت مركبة عن
 عينه الموضوع او عن ذاتية في الدرجة وسببية الحقيقة والثابتة في الالهيات او عن شئ
 حقيقة تامة او سلبها وكلام القول شاهد على القول في الحق العقل والشرع بهذا القول
 الشائع والحكي عند الالهيات البسيطة ليس الا نفس موجودية الموضوع او حقيقة في الالهيات
 القضية الحاكية عن تقرير الموضوع بسببية عند سموا كان الموضوع من الحقائق البسيطة
 او الالهيات التفرعية ولم يفرق بين المقوم في موضوع شخص الالهيات كان الالهيات عن التفرعية
 الحقيقة البسيطة بل لم يفرق بين كون القضية الحاكية عن تقرير الحقيقة الثابتة البسيطة
 كما كانت في شئ او في شئ في الالهيات البسيطة الحاكية عن تقرير الحقيقة الثابتة لا يكون الا نفس
 وجود الشيء من غير ان يتغير في وجوده في نفسه وقد علمت ان ما اذا كان لا يكون الا بسببية
 مع انه وجد في درجة الحاكية لا اعتبارا الاول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني فيكون القول انهم
 بان الوجود الرباعي بان اعتبارا عن وجوده في درجة الحاكية عند الالهيات المركبة لا البسيطة
 تراها فان كان في الحقيقة الحاكية عن تقرير الموضوع بسببية فالحقيقة يكون القضية الحاكية
 عن تقرير الحقيقة الثابتة بسببية قولهم على سبب عدم العلم ان الوجود الرباعي الالهيات
 اعتبارا اخذ في درجة الحاكية عند الالهيات بسببية حاكية بان لا يكون بسببية فانه وجد في
 مرتبة معياره الاعتبار الاول من الوجود الرباعي بالمعنى الثاني وكل ما اذا كانت في مرتبة

فان الماهيات الجوهرية كما يستحق للسؤال عنها كالتحقق الحقائق العرضية فباي ذنب تركوا اداس
 شناعة رؤا فيها بالجملة يلزم عليهم على حسب ما زعموا ان الفرار عما عنه الفرار واهمال قسم ضروري
 الاعتبار وهم ادلو الاباب والابصار فاعتبروا الى الابصار واما رابعا فلانه هذا محال لثباته
 ومنافاة تنصيصا تتم لباس لو نقلنا بعض عباراتهم قال السيد الباقر في الاقنمين وجود الشيء
 انما عني له صلوح ان يكون في كمال العقل عن ذلك الاعتبار ويؤخذ من حيث هو تحقيق ذلك الشيء في نفسه
 فيعتقد في بسيط فيقال البياض موجود فقولنا البياض موجود الاعتبار ان حقيقة البياض في ذاته كان الجسم بهذا
 الاعتبار يقع في البسيطة والآخرة هو معينة في الجسم وهذا مفهوم آخر تحقيق البياض بنفسه
 وان كان هو معينة تحقيق البياض ملحوظا بهذا الاعتبار وهذا هو الاعتبار الذي يصير به البياض
 مثلا حقيقة ناعية فقولنا البياض موجود في الجسم مفاده انه حقيقة ناعية ليس لها وجود باس
 نفسها لذاتها وانما هو في الجسم وهذا انما يقع في الهلي المركب قال الفاضل القاضى في بعض
 هو امش شرح السلم هذا النجوم الوجود اعني وجود الشيء الناعية له اعتبار ان احدها اعتبارا
 في نفسه من غير انما تعلقه بالغير بل يعظم من حيث انه تحقيق الشيء في نفسه فهو محمول بهذا الاعتبار
 للهلي البسيطة كما يقال البياض موجود وثانيهما اعتباره انه لغيره النعوت بذلك الشيء لا لذاته
 واذا لو خط بهذه الحثية فيقال البياض موجود في الجسم ومفاده انه حقيقة ناعية وجودا في
 نفسها للعمل وح يكون محمولا في الهلي المركب وتفصيله في الاقنمين اقول عبارة السيد
 في الاقنمين وعبارة الفاضل الكوفا موسى نصان على ان لوجود الشيء الثاني
 اعتبار ان اعتباره في نفسه من غير تعلقه بالغير وهذا الاعتبار يقع محمولا للهلي البسيط ودون الهلي
 المركب واعتباره مع اصنافه عارضة وهذا يقع محمولا للهلي المركب لا كما زعموا الزاعم ان وجود
 الناعية باي اعتبار اخذ يقع في الهليات المركبات ودون البساطا واما خامسا فلانه لغيره
 من توضيحه ان عند القوم للوجود والربطى بالمعنى الثاني اعتبار ان الاول وجوده في نفسه
 قطع النظر عن كونه في محل والثاني وجوده في نفسه ملحوظا بالغير مع ان احدا من القوم
 السيد الباقر احتج به لم يذهب الى ان الوجود الربطى اعتبار ان انما هو من احقاق السيد
 لم يثبت احد الى هذا الامد ولم يشتهر في كلامهم سوى الاعتبار الثاني قال ملك العلماء

في حاشيته على الحاشية الزائدة على شرح لمواقف الوجود الربطى مغيان احدهما النسبة الايجاب
 وهو امر غير مستقل جزاء للعقود الايجابية والآخر وجود الشئ في نفسه على انه في موضوع ككون
 ذلك الشئ من الامور الناعية وهو الحكمي عنه في الايجابات الهليات المركبات وارتقب منسبه
 قولاستوني وقال في موضع آخر من ذلك الكتاب قد عرفت ان الوجود الربطى ولو جوده
 لغيره معينين احدهما النسبة الايجابية الحاكية وثانيهما وجود الشئ في نفسه على انه في محل الال
 لا سبيل لا اعتباره في درجة الحكمي عنه لان النسبة لا يكون الا في الحكاية انما السبيل لا اعتبارا
 فنقول مصاديق الهليات المركبة مشتملة عليه دون مصاديق الهليات البسيطة في الايجاب
 وقس عليه حال عدم الربطى في السوالب وتفصيل القول فيه على ما ذكره بعض المتأخرين
 ان الوجود الربطى بالشيء الثاني وجود في نفسه محمول مستقل قد اخذ مع اضافته عارضة الى ما
 متعلق بهذا الوجود وجود له لكونه من الحقائق الناعية فهو امر مستقل في نفسه كالاسماء اللازمة
 اضافته ولما كان مصاديق الهليات المركبة الموضوع لتأهيم صفة وهي حقيقة ناعية معاصرة
 للوجود فلما وجود في نفسها منتسب الى موضوع الصفة بانه له اوفيه لاقتضاء الناعية ذلك
 بخلات الهليات البسيطة او مصاديقها نفس وجودات الموضوع واذا ليس للوجود وجود
 فلا يقال وجود الوجود في نفسه منتسب الى الموضوع بانه له اوفيه فاذن قد بان ان في مقتضى
 الهليات المركبات وجود الربطى دون المصاديق الهليات البسيطة اقول هذه العبارات
 على ان الوجود الربطى بالشيء الثاني الماخوذ في ايجابات الهليات المركبات وجود الشئ في نفسه
 على انه في موضوع او محل بالجملة الماخوذ مع اضافته عارضة لا وجوده في نفسه قطع للمحاطة
 عن كونه في محل فانه ليس معتبرا في ايجابات الهليات المركبات ولذلك لم يذكر في هذه العبارات
 قيد الاضافة ولو اخذ مع قطع الكاف عن الاضافة يلفظ تخصيصه بالا اعتبار في مصاديق الهليات
 المركبات فان الوجود في نفسه للاعراض المقطوع عن الاضافة ماخوذ في مصاديق الهليات
 البسيطة ايضا وفيهم من هذه العبارات ايضا ان الوجود الربطى عندهم اعتبار واحد وهو الوجود
 الماخوذ مع اضافته عارضة بانه له اوفيه ولم يحد في كلامهم اعتبار الوجود الربطى بانه وجود في
 نفسه مع عزل للمحاطة عن كونه في محل وايضا قول بعض المتأخرين او لا بان الوجود الربطى

بالمعنى الثانى وجوده فى نفس محمول مستقل قد اخذ مع اضافته عارضة الى ما يتعلق بهذا الوجود وهو
 له كونه من الحقائق الناعقية ثم قوله بعد ذلك فاذن قد بان ان فى مصاديق الهليات المركبات
 وجودها بطى دون المصاديق الهليات البسيطة ان الوجود الراضى بالمعنى الثانى اعتباراً
 واحد وهو الوجود المأخوذ مع الاضافة فانه لو كان له اعتبار آخر وهو الوجود فى نفسه لم يصح
 قوله فاذن قد بان ان فى مصاديق الهليات المركبات وجودها بطى دون المصاديق الهليات البسيطة
 فان الوجود الراضى بالا اعتبار الاول يتحقق فى المصاديق الهليات البسيطة ايضا فكيف يستقيم النفى
 ويافى تخصيصه بمصاديق الهليات المركبات نعم قد شاع هذا الاعتبار من الباقى الذى اخبروه
 الناقرون وقلده القاصرون فتأمل فيه ولا تطول الكلام بذكر ما فى كلامه من الخطب والخلل لعل
 الناظر بصيرة يطالع على ما فيه من الدليل قوله هذا هو المطابق لما ذكره بعض افاضل الاعلام حيث
 قال فنقول بوجود الشئ لشيء ليطابق على اثنين الاول ان يكون الراضى به شئين غير معقول على
 الاستقلال ويستعمل السلاصة عن اثنين شئين ويعبر عنه جملة العقود فى الحكاية فقط والثانى مفهوم
 مستقل به وجود شئ وانما يلحقه من حيث خصوص المادة ان يكون منتسباً ومضافاً الى شئ هو
 موضوعه فله صلوح ان يلحق بما هو هو فيكون معنى اسمياً حقيقياً وبما يلحقه من حيث خصوص طابع
 معروضه وهو شئ الناعت فيصير معنى اسمياً مضافاً وهذا من خواص الماهيات الساعتية
 فى الحكمى عنه انتهى القول ايراد هذه العبارة سنداً على ما اخلق نفسه وشاهد على ما سولت نفسه
 بسبب كل البعد من يدى التحصيل فانه لا يقول به الا من هو فاقد العقل والبصيرة عادم
 الراى والروية فلنشرح اولاً محصل عبارة الفاضل القاضى ثم نبين انه لا يصلح سنداً على ما قيل به
 فنقول محصل ما قال ذلك الفاضل ان المعنى الثانى مفهوم مستقل اى وجوده فى نفسه
 وانما يلحقه من حيث خصوص المادة اى كونه طبيعة ناعقية ان يكون مضافاً ومنتسباً الى موضوعه فله صلوح
 ان يلحق بما هو هو اى يقصر اللحاظ الى وجوده فى نفسه فيكون معنى اسمياً حقيقياً وان يلحق بما يلحقه من
 خصوص طابع موضوعه وهو وجود شئ الناعت اى يلحقه معروضاً للاضافة فيصير معنى اسمياً
 مضافاً وهذا من خواص الماهيات الناعقية فى الحكمى عنه اى اذا لو خط مع هذه الخشية حتى يصير معنى
 اسمياً مضافاً فى وجه الحكمى عنه للماهيات النوعية ولا يقول ان المفهوم المستقل بكلا الاعتبارين

يقع في درجة أعلى عن الماهيات الناقية حتى يصلح سندا على ما تخيله والعمرى قد ذل قدمه في
 حمله على ما زعمه بوجه أما ولا فلا نيا بي من حمل قوله هذا على ما زعمه قوله وهذا من خواص الماهيات
 الناقية فإنه لو كان المشار إليه بقوله هذا الماهيات الناقية بكل الاعتبارين للناقولة من خواص
 الماهيات الناقية فالاعتبار الأول وهو ان يلحظ بما هو ليس على خواص الماهيات الناقية بل ثم
 شامل للماهيات الجوهرية ايضا نعم الاعتبار الثاني وهو ان يلحظ متسببا ومضافا الى شيء هو موجود
 من خواص الماهيات الناقية وأما ثانيا فلا نية قوله بعيد هذا ثم هذا النحو من الوجود بعد ان يؤخذ
 على هذه الحقيقة له تخمين مقارنة ينسب الى ذلك الشيء كما يقال وجود البياض في نفسه هو وجوده
 في الجسم فيكون من احواله وتارة ينسب الى المنعوت فيقال الجسم موجود له البياض فيصير الجوال
 المنعوت يائي اما حله اشرا لا باء فان النوا اول لم يؤخذ مع حيثية زائدة على نفس ذاته حتى
 ينسب الى ذلك الشيء او المنعوت وأما ثانيا فلا نية تجوز كون المشار إليه بعيدا مع صلوح القريب
 للإشارة واحتواءه بقرائن السياق والسباق ليعبر عن من يتبرع في العلوم العرفية فضلا عن
 من يدعي فهم المسائل الكلية وأما رابعا فلا نية من هذا العبارة مخالفة لما مر من عبارة
 الفاضل القاضي في هوامش شرحه للسلم وقد مرنا نقله فإنه يصرح فيه ان الاعتبار الأول
 يقع محمولا في اللمية البسيطة والاعتبار الثاني يقع محمولا في اللمية المركبة فيكون هذا اتفاقا
 بين قوليه بأنه لا يصلح هذا السند لما زعمت ان بين ما فهم من كلام القوم وهذا الاستناد قوله قال
 الفاضل الاسد وجود الشيء الذي هو من الحقائق الناقية له اعتباران اعتبار تحقق الشيء في نفسه
 مع قطع النظر عن الارتباط بالغير وان كان في نفس الامر متحققا فيه وبهذا الاعتبار يكون وجوده
 محمولا لللمية البسيطة كقولنا البياض موجود في نفسه وثانها تحقق الشيء في نفسه بان يكون
 في الغير وبهذا الاعتبار يكون محمولا لللمية المركبة كقولنا البياض موجود في الجسم لان هذا الـ
 زائد على وجوده في نفسه وقال ذلك لفاضل ثم وجوده بالا اعتبار الثاني ان شئت فسمه
 باللازم الذي هو معنى حرفي غير مستقل أعني كونه في محل وان شئت فسمه بالمعنى المستقل
 كما بينه الشارح مفصلا اقول لعل مراده ان الوجود بالا اعتبارا ثانيا فيمكن تفسيره بالتفسير
 وتعبيره بالعبارتين وان كان ما كما واحد الا انه مشتمل على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح

العلم كما يتوجه المتوهمون كيف وكون البياض في محل وجوده فيه شيء واحد وكذا كون البياض
 ملاحظا ومعتبرا بالارتباط عين وجود البياض ملاحظا ومعتبرا به للغير فان الكون الوجود
 الملاحظ قد اذنت على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقد ردنياه انتهى أقول صدور هذا الكلام
 من عجب كل عجب ولغير من انه لم يصدر هذا الكلام منه في حالة صحوة ويقظة بل في نومة
 وغفلة لا بأس لو نطلع الناظرون عليها فنقول في خط من وجهين أما أولا فلا بد
 ما تخيل من عبارة الفاضل الاسد ان مراده ان الاعتبار الثاني يمكن تفسيره بالتفسيرين
 لان كلام الشارح مشتق عليه في غاية الغفلة بوجهين الاول انه يقول ذلك الفاضل
 بعد بيانه للتفسيرين كما بينه الشارح مفصلا ونقل هذا القائل الزاهل ايضا فلا يتفوه بالمرح
 جهول وغفول ولا يظن بالقائل هذا الظن الثاني ان ذلك الفاضل يعترض على الشارح
 العلم لقوله ولا يخفى عليك ان تخصيص قولنا تحقق شيء في نفسه ولكن على ان يكون في محل
 بالاعتبار الغير المستقل كما فعله الشارح ليس له وجه ظاهر فانه يمكن تعبير الوجود المستقل بهذه
 العبارة ايضا لان المدار على محاط العقل بان يعتبر في العقل او لا اضافة الوجود الى شيء
 ثم يعتبر النسبة الى الغير او تعتبر او لا اضافة الى الغير واما العبارة المذكورة فانما يدل على اضافة
 التحقق الى شيء او لا ثم لم يحق النسبة الى الغير كالعبارة المذكورة في الاعتبار المستقل كما لا
 يخفى انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام صريح لمن له حواس نقية وعقل زكية في ان يحضر
 ذلك الفاضل من كلامه السابق بيان التعبيرين الذين شتم كلام الشارح عليه لانه يمكن
 تعبيره بهذين التعبيرين في نفس الامر والعجب انه لو لم يرد هذا توجيه هذا الايراد لعل
 هذا ظاهر غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور واما ثانيا فلا بد ما قال
 كيف وكون البياض في محل وجوده فيه شيء واحد فبناء على عدم فهم المراد وسفلك
 عقده ان شاء الله تعالى عن قريب واما قوله على انه مزاحم لما افاده في كلام سابق له وقد ردنياه
 فمن تجاوز شتم التمثيل قوله قال الفاضل العماد في توضيح الاعتبارين ان الاعتبار الاول
 كون وجود البياض مثلا في المحل والثاني وجود البياض الملحوظ بكونه في المحل فالوجود والاعتبار
 بالشيء الثاني على الشق الثاني هو الوجود المستقل الماخوذ مع شيء غير مستقل عنه كونه في محل

مستقل وعلى الشق الاول نفس ذلك القيد الغير المستقل اللاحق لذلك الوجود المستقل
 وفيه ان الكون هو الوجود كما هو الوجود عينه كما تقر في مقوله كون وجود البياض ووجود
 البياض شيء واحد ليس بينهما فرق الافي اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى انتهى اقول فيه
 خط من وجوه انا ولا فائدة يشبه هذا بالمواخذة اللفظية فان غرض الفاضل العباد ان
 الثاني للوجود الرابع على التعبير ان الاول كونه في المحل والثاني وجود البياض ملحوظا بكونه
 في المحل فالوجود الرابع على المعنى الثاني على الشق الاول في التعبير الاول نفس الاعتبار الغير المستقل
 اللاحق لذلك الوجود المستقل وعلى الشق الثاني في التعبير الثاني هو الوجود المستقل المأخوذ
 مع قيد غير مستقل فاقال الفاضل كون وجود البياض مثلاً في المحل ليس المراد ما فهمه
 هذا الموضع الا يراى بغير فهم المراد من كون وجود البياض وجود وجود البياض حتى يرد عليه اورد
 عليه ان الكون هو الوجود ووجود الوجود عينه بل المراد منه كون البياض في المحل اى لمحاظ
 بكونه في المحل بان يقصر اللفظ على الاضافة العارضة للوجود المستقل ولا ريب ان البياض
 في هذا الاعتبار اعتبار غير مستقل حتى للوجود مستقل بخلاف ما اذا الخطا به وجوده
 تام حتى وجد في الغير فانه في هذا المحاظ وجود مستقل كحقه اعتبار غير مستقل نعم اذا فسر
 الاعتبار الثاني تارة بكون هذا الحقائق ملحوظا بانه للغير واخرى بكونه ملحوظا بانه للغير
 عليه ما اورد بانه لا فرق الافي اللفظ والعبارة دون المفهوم والمودى واذا ليس فلسف
 واما ثانيا فلان قوله ان الكون هو الوجود ليس به في موضع فانه ان اراد منه ان
 الكون مستقل هو الوجود فلا يضر الفاضل فان الكون المستقل امر وكونه في محل امر آخر
 فلان الاول وجود مستقل وكونه في محل اضافة وشتان ما بينهما وان اراد منه ان الكون
 الذي هو مطرح النظر في هذا المقام اى كونه في محل هو الوجود فان اراد انه هو الوجود المستقل
 فهو نفس من ان يحاط به وان اراد انه هو الوجود الغير المستقل فلا يضره ويبقى الفرق
 في اياويه ويلغو ما هو المورد بصدده واما ثالثا فلان قوله وجود الوجود عينه فهو ليس على
 المقصود لما علمت ان المعنى الثاني على التعبير الاول محض الاعتبار وعلى التعبير الثاني
 هو الوجود الملحوظ بكونه في المحل واين هذا من ذلك فاقول بانه ليس بينهما فرق الافي اللفظ

والعبارة وكون المفهوم والمودى بعيد عن دق النظر وتعمق فالحق انه قدر محي الكلام
 على عواهنه من غير ان يقيق في بواطنه نعم في كلام الفاضل شئ آخر مستفصله انشاد الله تعالى
 لكن نظره بمراحل عن تخيليه وتصوره فضلا عن اذعانه وتصديقه واما رابعا فلان المورد قد
 اخذ هذا لايراد من كلام هذا الفاضل في حاشيته بغير فهم المراد فنقله الآن لينظر الناظرون
 انه سارق في ايرادده فهو في هذا كأمرة مبهورة من مال ابيه قال الفاضل العاد معلقات على
 قول الشاعر ليس ماله الا تحقق الشئ لا يخفى ان لا تحقق والوجود متروك فان المراد بالشئ الشئ
 المموجود اعني حقيقة الوجود التي هي العرض وقوله على ان يكون في محل وقوله ملاحظا ومقبه بانه
 للغير متقدم في المعنى فمراد كلا التعبيرين واحده لا يصح ان المراد بالشئ الاول نفس الاعتبار
 الغير المستقل والشئ الثاني الوجود والمعرض لذلك الاعتبار الغير المستقل في اللغات
 الصغرى حمل كل واحد من العبارتين على كل واحد من الاعتبارين فوق العبارة ان يبعد عن الاعتبار
 بما ذكرناه في الحاشية القديمة ثم يقول وهذا الشئ على الاعتبار الاول انتهى ولا يخفى على
 الناظر ان هذا الكلام ما اخذ لايراد هذا المورد ولم يفهمه واخذ منه بلا فهم مراده ولا تطول الكلام بحشف
 عوارضه لعل الاشارة كفي للناظر البصير قوله ما يفهم من كلام بعض الافاضل ان الوجود باعتبار
 الثاني مشتمل على الاعتبارين الذين اشار اليهما الشارح العلما حيث قال بعد توضيح
 الاعتبار الاول على نحو ما ذكرنا والثاني ان يلاحظ مضافا الى الشئ الناحية المربوط بالمتنوع
 من حيث هو كك ثم في تلك الملاحظة ايضا اعتبارين احدهما ان يلاحظ ربط ذلك
 الوجود الاول بالذات والوجود الثاني والعرض فيقال انه اعتبار غير مستقل بحق الوجود الاول
 الثاني بالعكس فيقال انه وجود مستقل بحق به اعتبار غير مستقل بقول ليست ادرى
 كيف يمكن ملاحظة الربط الاول وملاحظة الوجود الثاني والعرض اليس تحقق النسبة فرع
 تحقق المنتسبين ذهنا وخارجا انتهى اقول هذا معنى على عدم فهم مراد ذلك الفاضل فلنوضح
 اولامراده ثم نبين احتمال التحليل فيقول محصل ما قال ان الاعتبار الثاني وهو ان يلاحظ وجود
 الحقائق الذاتية بانه للغير اذ في المحل يشتمل على الاعتبارين احدهما ان يقصر اللفظ الاول
 بالذات على الاضافه العارضة فيقال اعتبار غير مستقل بحق الوجود والمستقل والثاني

ان يلاحظ ولا وجود هذه الحقائق ثم يعتبر بانها الغير يقال انه وجود مستقل بحقه الاعتبار الغير
 مستقل ولا يخفى على الناظر المتقدم ان موافق ما فصلنا سابقا ومطابق ما قال الفاضل
 الاسد صحيح في نفسه فان الاعتبار الثاني للوجود الربط الذي ذكره الشارح وهو وجود
 الحقائق في نفسه ملاحظا بكونه في الحمل او للغير له تعبيران الاول ان يعبر بكونه في الحمل وهذا
 اذا قصر النظر والملاحظ على الاضافة العارضة اولاد الى الحمل ثانيا والثاني ان يعبر بوجوده
 في نفسه ملاحظا بانها للغير وهذا اذا لو خط الوجود في نفسه ثم لو خط اضافة الى الحمل ولا ريب ان على اعتبار
 الاول اعتبارا غير مستقل حتى للوجود مستقل على الثاني وجود مستقل بحقه اعتبارا غير مستقل بالحكمة ليس بها مخالفا للاحكام
 بل هو عين مرادهم وما اورد عليه بان يست ادري كيف يمكن ملاحظة الربط اولاه فقد علمت ان دفعه فاما
 يمكن ان يلاحظ الاضافة العارضة اولاد الى الحمل ثانيا وبالعرض فيمكن ان يلاحظ الوجود اولاه ثم يلاحظ الاضافة
 ثانيا وبالعرض ولا استحالة فيه والاستحالة التي بنيت بقوله ليس تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ذهنا
 وخارجا فبني على عدم فهم المراد لقوم فاننا سلمنا ان تحقق النسبة فرع تحقق المنتسبين ذهنا و
 خارجا لكن لا يلزم منه ان لا يمكن النظر والملاحظ الى النسبة اولاد الى المنتسبين ثانيا وبالعرض
 اذ غاية ما يلزم منه ان لا يتحقق النسبة ذهنا وخارجا بل يتحقق المنتسبين لكن لملاحظ النسبة
 اولاد لملاحظ المنتسبين ثانيا وبالعرض لا يلزم منه تحقق النسبة بدون المنتسبين نعم لو
 لو خط النسبة ولم يلاحظ معه المنتسبان اصلا لم يلاحظ على انك قد علمت في الدرس
 السابق مما قلنا من احوال المحققين كالمحقق الدواني وامثاله انه يمكن ان يلاحظ الحقائق
 النسبية اولاد وليفت اليها بالذات والى اطرافها بتبعيتها ويمكن ايضا ان يلفت
 الى الاطراف بالذات والى النسبة بالتبع وهو في كلا الحالين معان نسبته الا ان
 العقل في الحالة الاولى يتوجه الى نفسها وانما يلفت الى اطرافها بتبعيتها وفي الحالة
 الثانية يتوجه الى الاطراف وانما يلفت اليها بالتبع فتعقل تلك المعاني في الحالين
 غير تفك عن تعقل الاطراف الا ان الالتفات بالذات الى تلك المعاني قد تفك عن الالتفات
 بالذات الى اطرافها بهذا المعنى من عبارة المحقق الدواني في جديدة لا حاجة لنقل تلك
 العبارات ثانيا انشئت الحجة عليها فاصح اليها ثانيا والانصاف ان اقراره بعدم

الدراية مقررون بالصواب ولو كان هذا منه في كل فصل وباب لكان اصوب عند اولى
 الالباب قال الشارح ما هو احد اعتباري آه قال الفاضل العلاء محمد النبل راد احد الاعتبارين محض
 فلا بد من تعيينه وبیانته وان اراد ان هذا الاسم يطلق على كلا الاعتبارين فلا بد من حذف لفظ الاحد كما لا يخفى قال المؤرخنا
 الفاضل العلاء محمد ورا الاول صعب من الثاني فتأمل اقول المورد والمعاون كلاهما في
 وادو الشارح العلم في واد آخر فانها من قول الشارح احد اعتباري وجود الشيء آه ان اعتبارنا
 ما ذكره الشارح بقوله وليس مآله التحقق الشيء في نفسه على ان يكون في محل وجوده هذه الحقائق
 ملحوظا ومعتبرا بانه للغير وحاشاه عن ذلك فان قوله تحقق الشيء في نفسه ولكن على ان يكون
 في محل وجوده هذه الحقائق ملحوظا بانه للغير تغيير ان لذلك الاحد اعتبارا ان حتى يريد ما اور عليه
 فلا يريد ايرا والعماد الاعلى ما اعتمد عليه غير فهم المراد وشان الشارح ارفع من ان يظن به ما هو
 ظاهر الفساد فانه لا يتفوه به الاسطى قاصر والشارح الباع عربا امر وسحاب ما طر على انه
 لو نزع العنان على ما فيها فلا ورد ايضا لما قالانا فانا نختار ان يطلق على كلا الاعتبارين لا بخصوص
 وما قال فلا بد من حذف لفظ الاحد قلنا اي حاجته وعنت الى حذفه فانا اذا قلنا مثلا ان
 يطلق على احد معانيه فلا يريد به الا انه يطلق على احد معانيه لا بخصوصه فكذا لك فيما نحن فيه
 يطلق الوجود الرباطي بالاشتراك لصناعي على احد من اعتباريه على اعتبار ان تارة يطلقون يريدون الاضافه
 وتارة يطلقون يريدون المعروض للاضافه بل نقول لو ادعى احد انه لا بد من لفظ الاحد فلا
 يستبعد كل البعد فانه لو قال يطلق على اعتباري وجود الشيء لا وهم انه يطلق في اطلاق واحد على
 كل من اعتباريه وهذا لا يجوز كما هو التحقيق مشروحا في مقوله بجملة ما ردا قال على احد اعتباري
 وجود الشيء فانه لا يهم ذلك فلا بد من اتمام لفظ الاحد لبيان من هذه القائله ومن ينفذ
 فهو واقع فيه بحيث لا يساخ له للخروج عنه على انما نقول لما تحقق عند هذا الفاضل ان
 الاعتبارين المذكورين في الشرح هو الاضافه المعروض لها فلا اشكال في اطلاق الوجود الرباطي
 عليها قال الاطلاق عليها شائع في كلام القوم والمراد بان حد ما ذكرنا وهو مستقيم لا كلفه
 نعم لو اريد من اعتبارين ما ذكره الباقر الذي اخر واريد ان الوجود الرباطي يطلق على كليهما يتوجه
 عليه الاشكال بان اطلاق الوجود الرباطي عليهما لم يعيد لاني كلام القوم ولا عند من عرهم

وبانه لا يخرج من حذف لفظ الواحد واما على ما ذهبنا لفاصل مراد الشارح فلا اشكال في ذكر
لفظ الواحد كما لا يخفى على المتدبرين فضلا عن المتصلين واما ما قاله المعاون العارض والاول من
من الثاني فنقول منه اى صعبته وقع على المعاون فان عنده للوجود الثامنى اعتبارا ان اعتبارا
الوجود الثامنى المقطوع عن الاضافة والثاني الوجود الملحق به الاضافة وكلها هي افعال في
مرتبة المصداق للمعنى عند الهيات المركبة فلا فرق بينهما في الوقوع في درجات مصاديق اللفظ
فما يستقيم معنى قول الشارح احدا اعتبارا من وجود اشئ بلا تكثير فانه لو كان بينهما فرق في الوقوع
فيما ادبان احدا لا اعتبارا من المطلق عليه الوجود الرباطي والاخر لا المست الحاجة الى تعيينه
لكلا يوضح حق الاخر اولى يسوغ مالا يسوغ ولما لم يتفاوتا بوجه ما فاسى حاجته وسمى
ضرورة مست الى تعيينه حتى يبقى للمعاون المسامح للفقوه بان المخذول الاول اصعب من الثاني
فلا حرج ان المعاونة لا يفيد الفاضل المعادل يوقع المعاون في البلية العقلية ويلقي في البلية
قال الشارح وليس بآله التحقيق اشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل قال القائل
قوله في نفسه معطوف عليه لقوله الآتى بوجود هذه الحقائق بخلاف كلمة اما وهو جائز كما صرح به
الشارح الرضى وقد اشير الى الاعتبار الاول من الاعتبارين كما اشير لقوله او وجود هذه الحقائق
الى الاعتبار الثاني منها اى اما اعتباره وبخاطه في نفسه ليس مآله هذه الاعتبار والى الحقائق
اشئ في نفسه نظر الى اعتبار العقل وبخاطه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر
وجود الاعراض في نفسها هو وجودها في عالمها كما سلف اقول هذا العطف المراد من خصائص
هذا القائل الغفول وهو ما تفرد به فهو اول قارورة كسرت في هذا المقام ومخالفة لما عليه نظام كلام
الشارح العلامة ومع ذلك مخالفة لطور العقل وعبارة الشرح تفصيله ان الاعتبار الاول هو اعتبار
وبخاطه في نفسه وليس بآله التحقيق اشئ في نفسه نظر الى كمال العقل واما قوله ولكن على ان يكون
في محل فلا يخفى ان هذا داخل في الاعتبار الاول او خارج فاشكال داخلا فيه فيرجع حاصل الال
الاول ان يعتبر العقل وجوده في نفسه ولكن على ان يكون في محل بحسب لواقع ونفس الامر
العقل ان وجوده في نفسه بحسب لواقع ونفس الامر في محل ثم يتعد هذا الاعتبار والاعتبار
الثاني وهو وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا بانه للغير فلا يكونان اعتبارا بل اعتبار واحد

لا يبقى الفرق أصلاً في اللفظ ولا في المعنى ويلغو ما نقوه به قبل هذا ان للوجود الناحتي اعتباراً الى احد
 ان يلاحظ ويتبين حيث انه وجود للشيء في نفس قطع اللحاظ عن كونه في محل او موضوع وثانيهما ان يلاحظ
 ويتبين حيث انه وجود للشيء في محل والموضوع ولعل مراده يكون هذا فانه يجوز وقوع الاعتبارين في مرتبة
 مصادق الهيئات المركبات فان اراد بالاعتبار الاول ما صورناه فصدق ونطق بالحق فان كلاً من
 وجوده بالطبي لان الاول وجود محمول او وجود في نفسه حتى يابى عن تحققه في درجات الهيئات المركبات
 لكن يلغو هذه اعتبارين للوجود بالطبي بل يكون اعتباراً واحداً باجملة ان مع هذا فيلغو ما قال اولاً ان
 لقائهم انصح ما نقوه به اولاً فلو ذن كلمة شبيهة جئت فوق الارض ما لها من قرار والنجان خابها فالاعتبار
 الاول تحقّق الشيء في نفسه نظر الى لحاظ العقل واعتباره في نفسه ما اردنا عليه سابقاً بانه لا يشي حلاً اعتباراً
 في درجات المصاديق الهيئات المركبات وعدم اعتباره في مصاديق الهيئات البسيطة وهل هذا الا لظنهم
 عظيم بانه مخالف لكلماتهم ومئات التنصيصاتهم وبانه يلزم مفسد اخرى كما بنا سابقاً بالبسط والتفصيل
 لان ذكرهم هنا فائدة تطويل مع الاغراض مما سلف يلغو كلمة لكن فيضج فائدة فانه لدفع التوهم الناشئ
 عن السابق فنهنا اذا قلنا اما اعتباره في نفسه وليس بالآلة التحقّق لشيء في نفسه فالتوهم الناشئ
 حسب علم هذا الزعم ليس لان توهمهم انه اذا لوحظ تحقّق لشيء في نفسه فصار الوجود الناحتي في هذا اللحاظ
 مستقلاً ومعنى اسمياً فلا يبقى رابطاً وناعتياً في هذا اللحاظ فليست يصلح لوقوعه في درجات المصاديق
 للهيئات المركبات فيحتاج الى دفعه وازالة الى ادخال كلمة لكن بان لاحظنا وجوده في نفسه لكن
 على ان يكون في محل اي لوحظ واعتبر في اعتبار العقل وجوده في نفسه بان يكون في محل لا يحدث التوهم من
 اعتباره وجوده في نفسه ان يكون في الواقع ونفس الامر ايضا مستقلاً ومعنى اسمياً حقيقياً كما في هذه الحالة
 فانه لا يلزم من لحاظ الشيء مستقلاً ان يكون في الواقع ايضا مستقلاً حتى يحدث التوهم ويحتاج الى دفعه
 الاتري ان ماهية من حيث هي هي يكون في الواقع مخلوطاً بالاعتبار فيود وتخصّصات لكن يلاحظ حيث
 هي هي مجردة عن جميع العوارض وتخصّصات ولا يلزم من لحاظها مجردة ان توهم انها في الواقع ايضا
 لك فان هذا التوهم بعيد عن هو متراض بالعلوم الكلية والفنون الفلسفية ومع عزل النظر عن هذا
 هذا الخدع الكثير بضرورة بلجيّة لا يجوز العقل السليم وبالي عن الفطرة المستقيم ولذا لم يجوز احد تجويز
 هذا الخدع بل بعيد عن كل البعد لا يجوز هذا الا من هو ماؤف قريحة جامدة طبيعية واما الثاني فلا نزال الشك

الوجود الربطى وجود الشئ لطبق بالاشتراك لصناعى او حقيقة ولما ذكر على حين الاول ما ذكر والثاني
 ما هو احد اعتبارى وجود شئ آه فلا يخلو ان ياد من قوله احد اعتبارى الاحد الغير المعين اى اى اعتبار
 كان سواء كان اعتباره فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل او ملحقا بانه لا غير هذا باطل من وجوه اما اولها
 فيطالب الشارح الكلام حرا بسند من كلام القوم على اطلاق الوجود الربطى على هذا الاعتبار مع انهم لم يطلقوا
 الا على الاعتبار الثانى كما نقلنا فى الدرس السابق ولم نقل هذا الاعتبار احد سوى الباقى لانه لا يترشح
 وعده اعتبارا منه مع انه ايضا لم يطلق عليه الوجود الربطى ولذا قال احدا اعتبارى وجود شئ باجماله لم يلق قوله
 يطلق بالاشتراك لصناعى فان فى الصناعة لم يمد اطلاق على هذا الاعتبار فقلت ان الباقى لانه لا يترشح
 الاول اعتبارا من الوجود الربطى فبى ذنب اخذ هذا المنتسب قلت سلمنا ان الباقى اخترعه ولكنه لم يطلق الوجود
 الربطى عليه ولم يجوز تحققة فى مصدايق العمليات المركبة بل صرح خلافه وهذا الموضع لتقليده يتوقف على تحققة فى مصداق
 العمليات المركبة وبغنى تحققة فى مصدايق العمليات البسيطة فابى ثانيا فلان اطلاق الوجود الربطى
 على هذا الاعتبار يابى عنه كلام الشارح بعيد هذا مفرقا على ما سبق فالجواب عن العمليات البسيطة ليس النفس موجودة
 الموضوع وانتقاه فى نفسه والجواب عن العمليات المركبة وجود المحمول فى نفسه وعدمه لك لكن على ان يكون فى نفسه
 فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود ولعمد الربطيين بالمعنى الثانى دون الآخر فكذا الكلام صحيح فى
 ان الحكمى عنه للعمليات البسيطة ليس النفس موجودة الموضوع وانتقاه فى نفسه سواء كان نفس موجودة
 احتقائق الجبروت او الماهيات العرضية فيكون القضية التى موضوعها حقيقة العرضية ومحمولها الوجود بل هي بسيطة
 فان مصداقها ليس النفس موجودة الموضوع مع انه وقع فى مصداق الاعتبار الاول من الوجود الربطى الذى هو الحقيقة وجود
 محمول القائل اى بعد هذا يصحح فى ان الاعتبار الاول لا يطلق عليه الوجود الربطى فانه لوجود اطلاق الوجود الربطى عليه
 لم يصح قوله فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود والعدم الربطيين دون الاخرى فان الاعتبار الاول
 منه يوجد فى مصداق البنية البسيطة فكيف يصح الفرق باشتغال احدهما على الوجود والعدم الربطيين دون
 الاخرى الا ان يسمح كلام الشارح ويقال المراد الاعتبار الثانى من الوجود الربطى وليس هذا الاستعمال
 فان بيان الفرق ح يكون ببيان اشتباه الالفاظ فافادوا لا يظن بالشارح العلامة الامن هو غير ذى عقل خفيف
 وفهم خفيف ولا يظن بالقائل هذا واما ثانيا فلان الاعتبار الاول ح وجود محتائق الناقية الملتزم بانه وجود
 فى نفسه مع قطع النظر عن كونه فى محل وظاهره لا يوجد هذا الاعتبار الثانى اللفظ والقائل ايضا اقرب بقوله فان

ما يكون واقعا في نفس الامر ليس يلزم ان يكون واقعا في كمال العقل واعتبار الذهن من جهة بالخاصة مطبقة
 قليلة المعاني ففي هذا المعطاة مستقل او غير مستقل فان كان مستقلا فيصير معنى سيما حقيقة لا معنى اضافيا
 رابطيا فكيف يطبق عليه الوجود والباطني فانه ليس رابطيا بل صار محمولا وان اصطلح على مجرد التسميات
 الكلام في انما الكلام في انه هل يصح كونه وجودا رابطيا في هذا المعطاة لا وان كان غير مستقل فستفسر انه اذا لو خط
 وجوده في نفسه وقطع النظر عن كونه في محل فبإتي وجب صار غير مستقل فان عدم الاستقلال اما بمحقق
 اضافية وليس لك اولية ورتبة معنى رابطيا بالمعنى الاول اى النسبة للاتحادية وليس كذلك فان
 قال لوجوده في نفس الامر فقلنا الكلام في انه في هذا المعطاة مستقل او غير مستقل ووجوده في نفس الامر
 في محل لا يوجب عدم استقلاله في المعطاة فلا محيد من القول بكونه مستقلا في هذا المعطاة فكيف يكون رابطيا
 لاحد الشارح ولا عند غيره من اولي الالباب واما رابعا فلانه اذا لاحظنا وجود حقيقة التسمية بانه وجود
 في نفسه وعزلنا النظر عن كونه في محل فنقول انه وجود محمول او لا فان قال انه وجود محمول فقد رجع
 الى الحق وترك ما دسوس اليه جنود الوهم داس ما هو الحق وان قال انه ليس وجودا محمولا فنقول باى
 ذنب فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد فهذا المتنازع فيه هل داخل فيه
 او خارج فان قال انه داخل فقد ترك المذهب بل ان قال انه خارج فلا بد من بيان وجه يخرج عنه
 فان الوجود المحمولى هو وجود شئ في نفسه بلا اعتبار امر زائد ووجود العرض هو وجود في نفسه في هذا المعطاة
 ولم يزد عليه شئ فلم يخرج عنه على ان القوم ايضا قسموا الوجود المحمولى الى وجود حقيقة الجوهرية والعرضية
 فامس بآية نزلة عليه وامس آفت حلت به ان يرجع منه وترك السوداء الاعظم ووقع لغزوة منهم
 في نار الحيف واللامامة فلا ماس من القول بانه وجود محمول وليس وجودا رابطيا فكيف يصح من بشر
 العلم اطلاق وجها رابطيا عليه بان يقول احدا اعتبارى وجود شئ بمعنى اى اعتبار كان وليس
 هذا العلم معرفة قد الشارح وعلو كعبه في العلوم والمعارف واما ان يراى بقوله احدا اعتبارى الاعتبار
 الخاص من الاعتبارين احدها اعتباره ومحاطة في نفسه الذى ليس ماله الاتحقق الشئ في نفسه ولكن
 على ان يكون في محل وثانيها وجود هذه الحقائق لمحوها بانه للغير فاما ان يراى الاول منه وهو وجوده في
 نفسه المقطوع عن الاضافة فنقول هذا باطل اما اوله فلانه لا معنى لمكونه مالم الوجود المحمولى بانه وجود
 في نفسه المقطوع عن الاضافة يتحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل فانما قد نبهناك انفسنا

بالتفصيل انه لا معنى لما اصطلح به في الفاظ صرف ليس تحتها معان واما ثانيا فلانه على هذا يكون وجود
 في نفسه مقطوعا عن الاضافة فلا يبقى رابطيا والشارح يصدده ومع هذا كلنا عليه سابقا وحرمانا شيئا
 واما ثانيا فلان فيقول الشارح فقد ظهر الفرق باشتغال احدهما على الوجود والعدم والربط بين المعنى الثالث
 دون الاخرى فانه على مخرج من هذا القائل كما لو وجد الوجود والعدم الربط في الهئية المركبة بلزم ان يوجد
 الوجود والعدم الربط في الهئية البسيطة فان وجود المعنى الربط في الهئية المركبة ضروري باقرار الشارح
 واعتباره في نفسه المقطوع عن الاضافة ليقضي وجوده في الهئية البسيطة كما سبق وسياتي من الشارح
 فيوضح الفرق الذي الشارح يصدده واما ثانيا فلانه يلغى ذكر الاعتبار الثاني لان الاعتبار الثاني
 ليس وجودا رابطيا فاسى فائدة في ذكره واما خامسا فلانه ليس قوله وهذا المعنى على الشق الاول فان الوجود
 الربط لما لم يطلق الا على احدا اعتباري وجوده وهو الاول فلا يكون له شقان وانما ثانيا فاسى فائدة في
 ذكرهما واما سادسا فلان الاعتبار الاول على ما قرره هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاضافة فلا يتلهم
 قول الشارح العلامة وهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل فانه موجود
 مستقل غير لاحق به الاعتبار الغير مستقل واما سادسا فلان الاعتبار الاول كما علمت في تقريره
 هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاعتبار وهو مخالف لما نقل عن الشارح اطلاق في الماهية قال الشارح
 في المحاشية على قوله هو وجودها لما كان المراد بوجودها لما هو المأك على الشق الثاني فلا عارضية
 في حملها على وجود الاعراض في نفسها وان كان ما هو المأك على الشق الاول فمبنى على المسامحة وجعل
 اللازم كانه عين الملزوم انتهى ولا يخفى عليك ان هذه العبارة نفس على ان الاعتبار الاول محض الاعتبار
 لانه وجود مستقل كما زعم هذا السطح القاصر واما ان يراد به الاعتبار الثاني فيلغى ذكر الاول ويرد بعض
 ما قلنا في الشق الاول كما لا يخفى فظهر ان هذا العطف ليس من شأن المحصل لا يتفوه به الاسن وهو بعض
 القفا قوله وادعى ان العبارة قد انقلبت على الكاتب فكتب الاول موضع الثاني والثاني موضع
 الاول كما وقع مثله في المحاشي الزاهدية انتهى اقول هذا التوجيه عجيب جدا بل هو دليل وان
 لسماحة عقله وبرهان كان لسماحة فقه فانه على هذا التوجيه يصير المعنى كذا وهذا المعنى على الشق الثاني
 اى وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا به لا غير اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل وهذا يجوز
 الاسن هو ما دون الدماغ فان وجود هذه الحقائق ملاحظا ومعتبرا به لا غير وجود مستقل بحقه اعتبارا

غير مستقل لا اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل وتجويزه يوجب قصد القيد بالارتياح وبكذا
يلغو باقى كلامه فان معناه مع وعلى الشق الاول وجود مستقل كقوله اعتبار غير مستقل وهو لا
يصح على تجويزه القاسد فان الاعتبار الاول لما كان عنده وجود في نفسه المقطوع عن الاعتبار
فيلغو قول الشارح كقوله اعتبار غير مستقل فالحق ان هذا التوجيه لم يصدر عنه برأى وروية بل من تصور
وسطاعة وقال كما وقع مثله في الكواشي الزائدة فيجب فانه قياس مع الفارق فان الانقلاب
هنا كونه منطبق على كلام السيد الزاهد بخلاف ههنا فانه منفي يابى عنه كلام الشارح اشد الاباء كما لا يخفى
على اولى انتهى قوله فان انقلاب الشق الاول اذا تحقق الشئ في نفسه فامعنى قوله فيما سبق والثاني
ما هو احد اعتبارى وجود الشئ قلت بعد التسليم ان الكلام وقع على التغليب كالاولين المحرين
الى غير ذلك انتهى اقول السؤال والجواب كلاهما وقعا في غير موقعهما فانه لما تقرر عنده ان
الاعتبار الاول هو الوجود في نفسه المقطوع عن الاضافة والاعتبار فهو وجود مستقل غير لاحق بل الاعتقاد
والاضافة والثاني موجوده كالحقائق المحظوظة بالذات وهو وجود مستقل لاحق بل الاعتقاد والاضافة وكلاهما اعتبارى فيكون
كليف يرد عليه الايراد بان احدهما وجود مستقل والثاني اعتبارى فامعنى كلام الشارح احد اعتبارى وجوده حتى يجازى
عنه بانه وقع على التغليب بل يرد عليه انه على هذا توجيه كلا الاعتبارين وجودان مستقلان فامعنى
قول الشارح احدا اعتبارى وجود الشئ فان شيئا منها ليس باعتبار بل كل منهما وجود مستقل ايضا لا يصح
قول الشارح وهذا المعنى على الشق الاول اعتبار غير مستقل بحق للوجود مستقل وعلى الشق الثاني وجود مستقل
بحقه اعتبار غير مستقل ولا مرد لهما فالسؤال والجواب كلاهما وقع بلا فهم ماسوت به نفسه بذاتانه
في فهم كلامه فاشانه في فهم كلام الغير فهذا حيرة الاولى الابصار ونشأ الغلط انه اخذ هذا الابد والجواب
من كلامه لم يمتد الشارح ولم يفهم انها وقعا التسمية الفاضل ولا علاقة لهما بتوجيهه بل انتب
المحظوظ فان التسمية الفاضل لرب اولاد في تعليقاته ان لوجود الاعراض اعتبار ان احدهما الوجود والآخر
للاضافة مثلا السواد الملوغ فلا يكون في الجسم وثانيهما الاعتبار الصنف اى كونه في الجسم فالوجود
الرابط يطلق على ذلك الاعتبار اى على كونه في الجسم وعلى الاعتبارى وجود السواد في نفسه
والاول اشارة الى الشارح بقوله وليس آله الا تحقق الشئ في نفسه ولكن على ان يكون في محل
والثاني بقوله وجود هذه الحقائق ثم قال ان ايراد التسمية ههنا غير صحيح لانه ليس ههنا اعتبارين

بل احد هاء اعتبارا والثاني مستهكما بيناه لعله اني ههنا اما تغليبها او مجازا او حقيقة بان يراو باعتبار اعتبار
 مجازا ثم يقال كلا الاعتبارين فكان ح اطلاق الاعتبارين عليها حقيقة وان كان مجازا قبله انتهى
 فالتميز الفاضل لما فسر الاعتبارين او لا موجوده في نفسه العروض للاعتبار والا ضائفة العارضة
 بانه كيف يصح قول الشارح احدا اعتباري فاجاب بان وقع تغليبها او مجازا او حقيقة فانطبق السؤال
 والجواب ظاهر على تقريره واما على توجيه هذا المذهب فكلاهما وجودان مستقلان فكيف يتوجه عليه الايراد
 حتى احتاج الى اذاحة تيسير التغليب ولعمري لو علم معنى التغليب لاذى لا يخفى على احد من اهل البيان
 الذين لا اهتموا لهم في العلوم ما وقع منه هذا المذيان وهذا مع ادعائه في العلوم الادبية يمدى بانه
 وقع ههنا على التغليب فانظر ايها الارب كيف وقع منه في هذا المقام اعاجيب ولعمري انه في سائر التخصيصات
 تفوه مثل هذا بل زائد عليها بالالف مرة والاعلاى ضرورة دعت ان تفهم فيما لا يفهمه وان يدخل فيما
 لا يستطيع ولنعم ما قال القائل اذا لم قطع شيئا فده وجاوزه الى من يتطبع اذا بلغ الكلام الى
 هذا النصاب فلننتظم الكلام السائلين من الله سبحانه حسن الختام ومصلين على سيد الانام احمد المجتبي
 محمد المصطفى وعلى آله واصحابه وازواجه الى ما تقابل الليالي والايام



تقريرا من جناب مولانا مولوى ضى الحسن صاحب كل دهلوى شاگرد حضرت اوستا
 اساتذة الدهر مولانا محمد عبد الحق صاحب خير آبادى دهلوى ونير حضرت
 اكمل المحققين افتخار الكلمة المدققين جناب مولانا نور الحسن صاحب شاگرد رشيد حضرت
 قبله عالم الفضل المدققين سیدنا و مولانا فضل حق صاحب آبا دى قدس سره

بسم الله الرحمن الرحيم

ان ابي ما قرره لسان خاطب و دوازده ما قرره بنان كاتب محمد ابي المبارك اسماء وصفاته
 المتواترة على بريرة نعمائه وصلاته و دوازده ما قرره على خليفته عنه و هياته و الذي منشأ كل فاضلة ذاتة

مدرسة علمية و دوازده ما قرره

لا تطرق اليه شوايب نقض وسلبية في القامه لا تقضي غايته في ذكر امره لا تحصى هنا ياتي به جعل الشق
سلم العلوم في الحكمه معراج العلوم في فهمه انه ربط بين وجودات الاشياء ومعنا من فصل في الفصل
الارض والسما في شجانه من الله لطا بقت الآراء على قصته مفاهيم الجبال في التزم العقل لا يخص
بعامة صفات الكمال في الصلوة على رسول المتاحج قبيات هدايته في المتكلم خبرات الارشاد
في هدايته ونمايته في منبت غراس الشرع في كنفه وحمايته في مستقى زرع الدين في سر راقته وعلمه
حتى صارت والحمد لله شجرة تتجاذبه وسقاية في محمد المبعوث باقوى حجة ودليل في الذي في
اشاراته شفاء لكل غليل في وفي كلويجاة نجاته من كل غليل في وعلى آله واصحابه واتباعه وحياته
اقابل ذوي العلم واربابه في زبدة الدهر ونخبته ولبابه في وهداة الضلال عن البغي والضلال في شقة
الاعلاء عن السقم والاعتلال في سقاء صداة الكمال بالانزال في لاسيا الاربعة الكرام في الكلمة
البررة النظام في سعادون الصدق في يابح الاحسان في الى بكر وعمر وعثمان وعلى بن ابي طالب في حاشية
مفاخر الماشرو حاسنين كرايم المناقب في مطلع اضواء التوفيق والرشاد في وطلوع الازار الشهد والسداد
اسوة الامة في استنباط نتائج الافكار في وفدة الامة في استخراج دقائق الافكار في وجود من السنين
الذي لا يحجب شتارة قاهرة في والواضح الذي لا يخفيه غشاوة سائره في ان العلم اشرف لمصالح في
ولبنا عترة ارجح البصالح في ثم ان علم العقول من اجماعها بتحصيل في واولها بالبيان والتفصيل في وان من
السلام لقدوة المتأخرين مولانا محب الله البهاري في غفره الله البهاري في وبواه من الخلد علاه في وحبل
بحسب حقه في وسيد شواهده في وشعره لمولانا محمدا في الله آخرته خيرا من اولاه في كتابان احراز من القبول
التفصيل لوافره في فلم يصدق بعدهما القول المشهور كم ترك الاول للآخر في فيما يحويه من التحقيق بحسب في
واختصا بهن التديق الغريب في لم يستحقا القبول لاطرحا والاحرجا في فاحسب بها ايضا ح متنا وشرا في
الا ان كونها غاية في الدقة والمتانة في روا الفضلاء باخصوع والاستكانة في فطالما حاتم علماء العالم حول
حماها في ولم يبين كثير منهم بل اكثرهم ماها في مع ما هم عليه من كرم المناصب في وراي في المعقول والمنقول
صائب في وما اعطاهم ربهم من قرينة نقادة في وحباهم مولاهم من طبيعة وقادة في فتراهم او توخطا من التحقيق
واستوفوا الضياع في التديق في يخطون الاصابة حقا حيث يرومونه في ويرمون لغرض المقصود فلا يخطئ
فلا تها تدب تقاريرهم كاذبة في حل مشكلاتها في ولا ترى اسفارهم واقية في كشف معضلاتها في فلما كالموا فيهم

7-11-2

ب ۲۲ ق

DUE DATE

۱۴۰

۲۳

۳

۳۸ ۳۷

ب ٢٣ ق

٣٨٣٤

١٦٠

القول الفصل من تحقيق معنى الرباط

DATE

NO.

DATE

NO.

١٦٠